

القمة الخليجية تختتم بإقرار الاتحاد النقدي وتأييد «تام» للمملكة في مواجهة عدوان التسليين



التأكيد على أهمية تفعيل الحوار بين أتباع الحضارات والأديان لبناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات



أسف لمنع المآذن في سويسرا ودعوتهما إلى احترام الحقوق الدينية

وطالب العراق بإجراء مصالحة وطنية.. وأشاد الزعماء بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين أتباع الأديان ومبادرة المصالحة العربية.
وأصدر الزعماء بياناً ختامياً فيما يلي نصه:

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت عقد المجلس الاعلى دورته الثلاثين في مدينة الكويت يومي الاثنين والثلاثاء 27 و28 من ذي الحجة 1430هـ الموافق 14 و15 ديسمبر 2009م برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى وبحضور اصحاب الجلالة والسمو :
حضرة صاحب السمو الشيخ

عبد الله الفشري، وفيصل الفريان . الكويت

أنهى زعماء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ظهر امس أعمال قمتهم الـ30 في الكويت.. وأعرب الزعماء عن تأييدهم لجهود المملكة في الدفاع عن أرضها وسيادتها في مواجهة عدوان المتسللين إلى الحدود الجنوبية. وافر الزعماء اتفاقية الاتحاد النقدي التي أصبحت في حيز التنفيذ منذ أمس وصادقت عليها أربع دول عدا الإمارات وعمان .

وتمهد الاتفاقية لإصدار عملة خليجية موحدة .. وكان الزعماء قد اختتموا مؤتمرهم في الجلسة الثانية التي عقدت أمس برئاسة سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح.
ومثل سلطان عمان في المؤتمر فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في عمان ممثلاً للسلطان قابوس بن سعيد.. ودعا المجلس إيران إلى التحلي بحسن الجوار.

مطالبة إيران بالتحلي بأساسيات حسن الجوار دراسة استخدام قطارات سريعة لنقل الركاب وتأسيس هيئة سكة حديد خليجية

خليفة بين زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان.

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر. وشارك في الاجتماع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهنا المجلس الأعلى حضره صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت (حفظه الله) على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى مشيدا بما اشتملت عليه كلمة سموه من مضامين سامية ورؤى هادفة وحرص على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات والدفع بها الى مجالات أرحب وأوثق خلال الفترة القادمة ان شاء الله.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة الصادقة والمخلصة التي بذلها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان (حفظه الله) رئيس الدورة الماضية للمجلس الأعلى، وحكومته الرشيدة والشعب العماني العزيز خلال فترة رئاسته لدولة التأسيس والتعايش والتعاون. وما أولاه من حرص ومتابعة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى وما تحقق من خطوات وإنجازات هامة دفعت بمسيرة التعاون المشتركة الى مراحل أكثر تقدما ومجالات أرحب ومزيد من الرخاء لشعوب دول مجلس التعاون.

وهنا المجلس الأعلى حضره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله) على إعادة انتخابه رئيسا للدولة وباليوم الوطني الثامن والثلاثين متمنيا لدولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها الشقيق دوام التقدم والرفق والازدهار.

وهنا المجلس الأعلى حضره صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين (حفظه الله) بالعيد الوطني الثامن والثلاثين وعلى مرور عشر سنوات على تولي جلالته مقاليد الحكم متمنيا لمملكة البحرين وشعبها الشقيق دوام التقدم والرفق والازدهار.

كما هنا المجلس الأعلى حضره صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر (حفظه الله) بذكرى اليوم الوطني متمنيا لدولة قطر وشعبها الشقيق دوام التقدم والرفق والازدهار. كما عبر المجلس الأعلى عن

سعادته بعودة وسلامة صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالملكة العربية السعودية الى ارض الوطن سالما معافى وزوال الاثر العابر داعين المولى (جلت قدرته) ان يسبغ على سموه دوام الصحة وتتمام العافية.

واكد المجلس الأعلى وقوفه مع المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية (حفظه الله) في مواجهة الاعتداءات والتجاوزات التي قام بها المتسللون المسلحون لأراضيها في انتهاك للحدود وتجاوز لحق الجوار.

واعرب عن تضامنه التام مع المملكة العربية السعودية ودعمه المطلق لحقها في الدفاع عن اراضيها وامن مواطنيها مؤكدا ان اي مساس بأمن واستقرار المملكة العربية السعودية هو مساس بأمن واستقرار وسلامة كافة دول المجلس.

كما اكد المجلس الأعلى دعمه الكامل لوحدة وامن واستقرار اليمن الشقيق.

وعبر المجلس الأعلى عن تعازيه وصادق مواساته لما تسببت فيه السيول التي صاحبت أمطار الرحمة التي نزلت على مدينة جدة وغيرها من المناطق من ضحايا ومصابين ساثلا المولى (جلت قدرته) ان يتفهم الضحايا بواسع رحمته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل وان يلمم خادم الحرمين الشريفين وأهالي الضحايا جميل الصبر والسلوان.

واشاد المجلس الأعلى بجهود حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس المجلس الأعلى لمجلس التعاون رئيس القمة الاقتصادية لتفعيل قرارات القمة الاقتصادية التي عقدت بدولة الكويت في شهر يناير الماضي.

ويثمن المجلس عاليا على وجه الخصوص المساهمة التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية دعما لمبادرة صاحب السمو رئيس القمة الاقتصادية العربية والخاصة بتشجيع مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية.

واثنى المجلس الأعلى على الجهود المتواصلة التي يبذلها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر رئيس القمة العربية الحالية لإنجاح العمل العربي المشترك وعلى دور سموه الفاعل في تعميق التعاون والوثام بين البلدان العربية.

كما اثنى المجلس على كلمة سموه امام الجلسة الافتتاحية لأعمال مؤتمر القمة العالمي حول الامن الغذائي في روما والذي شبه فيه الجاعة والفقر الذي يعتصر

مليارا ومئة مليون انسان بأنه اخطر واقرب الى الواقع من خطر الاسلحة النووية.

واستعرض المجلس الأعلى النتائج والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري بشأن رؤية قطر ورؤية مملكة البحرين وما تضمنته من مقترحات بهدف تعزيز وتفعيل مسيرة العمل المشترك ووجه اللجان الوزارية والامانة العامة كل فيما يخصه بالعمل على تنفيذ ما جاء فيها.

وتدارس المجلس الأعلى الآثار الناتجة عن الازمة الاقتصادية العالمية ورحب بالجهود التي تبذلها دول المجلس للحد من هذه الازمة معربا عن ثقته في متانة اقتصاديات دوله وقدرتها على تجاوز تبعات هذه الازمة بفضل سلامة وكفاءة سياسات واجراءات الدول الاعضاء في هذا الشأن.

وثنى المجلس الأعلى دور المملكة العربية السعودية في قمة مجموعة العشرين وتنسيق الجهود لتحقيق الاستقرار المالي واستقرار أسعار الطاقة والعمل على خروج الاقتصاد الدولي من الازمة المالية العالمية.

وانطلاقا من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك والدفع بها الى آفاق ارحب واشمل استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري، وما تحقق من انجازات في مسيرة العمل المشترك منذ الدورة الماضية في كافة المجالات، كما بحث تطورات القضايا السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من احداث وتطورات متسارعة واتخذ بشأنها القرارات المناسبة وذلك على النحو التالي:

اولا: مجالات التعاون المشترك: اطلع المجلس الأعلى على تقرير اللجنة الوزارية المعنية لمتابعة تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالعمل المشترك واعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز بشأن تنفيذ الدول الاعضاء لقرارات العمل المشترك ويتطلع الى استكمال تنفيذ ما تبقى من قرارات في هذا الشأن.

في المجال الاقتصادي: اطلع المجلس الأعلى على تقارير التقدم المحرز في مجالات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي ومشاريع تكامل البنية الاساسية بدول المجلس اهمها الربط الكهربائي ودراسة الجدوى الاقتصادية لسكة حديد دول المجلس وعبر عن ارتياحه لما تم احراره واصدر توجيهاته بشأنها.

وفي إطار مناقشة التوصيات المرفوعة له بشأن المقترحات الواردة في رؤية دولة قطر لتفعيل دور مجلس التعاون وجه المجلس الأعلى اللجان الوزارية بتفعيل المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية الخاصة بتعزيز بيئة الاستثمار بين دول المجلس والمادة (12) الخاصة بتشجيع اقامة المشروعات المشتركة وزيادة الاستثمارات البيئية التي تسهم في تحقيق التكامل بين دول المجلس في جميع

المجالات وقرر ان تستكمل لجنة التعاون المالي والاقتصادي النظر في المقترح المقدم من دولة قطر بشأن إنشاء بنك تنموي مشترك لدول مجلس التعاون في اجتماعها القادم في ضوء ما قدمته دولة قطر من ايضاحات ومعلومات عن البنك المقترح في ضوء الدراسة التي كلفت لجنة التعاون المالي والاقتصادي الامانة العامة بإعدادها وفوض المجلس الوزاري باعتماد تكلفة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المشتركة التي يتم اختيارها من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي في مجالي التعليم والصحة.

وبارك المجلس الأعلى مصادقات الدول الاعضاء الاطراف في اتفاقية الاتحاد النقدي عليها ووجه بإنشاء المجلس النقدي وكلف مجلس ادارته بتكثيف العمل لإنجاز ما اوكل اليه من مهام بموجب الاتفاقية بما في ذلك تحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول. وفيما يتعلق بمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون وافق المجلس الأعلى على ما يلي:

1- استكمال الدراسات التفصيلية لتحديد تكلفة استخدام قطارات لنقل الركاب بسرعة (350 كم/ الساعة) باستخدام الكهرباء وإمكانية التوفيق بين استخدام قطارات نقل الركاب بسرعة (350 كم/ الساعة) ونقل الركاب والبضائع بسرعة (200 كم/ الساعة) باستخدام الديزل وبما يتماشى مع افضل المواصفات لقطاع السكك الحديدية.

2- دراسة إنشاء هيئة خليجية لسكة حديد دول مجلس التعاون للإشراف على تنفيذ المشروع بكامله والتنسيق فيما بين الدول الاعضاء لمواءمة سكة حديد دول مجلس التعاون مع شبكات سكك الحديد الوطنية بدول المجلس وتكليف الامانة العامة بإعداد نطاق الخدمات والشروط المرجعية لدراسة إنشاء الهيئة وتحديد مهامها ونظامها الاساسي وهيكلها التنظيمي.

3- تفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي باعتماد المبالغ المطلوبة لتغطية تكاليف التعاقد مع الشركات الاستشارية لإعداد الدراساتين المشار اليهما في الفقرتين (1 و 2) بعد تقديم المكاتب الاستشارية المؤهلة عروضها الفنية والمالية لإعداد هاتين الدراستين وتقييمهما بصورة شاملة (فنيا وماليا) من قبل اللجان المعنية والتوصية باختيار الشركات الاستشارية للقيام بهذه الدراسات وتحديد التكاليف المطلوبة لذلك.

4- رفع ما سيتم التوصل اليه من قبل اللجان المعنية للجنة وزراء النقل والمواصلات ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس تمهيدا لرفع التوصيات المناسبة بهذا الشأن للدورة (31) للمجلس الأعلى.

5- تكليف لجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون بتكثيف العمل لإنجاز هذا المشروع الحيوي في اسرع وقت ممكن وبأفضل المواصفات المتوافرة عاليا

والتنسيق بين الجهات المعنية بشبكات سكك الحديد بالدول الاعضاء وبما يحقق الموازنة مع شبكة سكة حديد دول مجلس التعاون.

السوق الخليجية المشتركة

عبر المجلس الاعلى عن ارتياحه للتقدم المحرز بشأن تنفيذ قراراته في اطار السوق الخليجية المشتركة واقدم المجلس الاعلى المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال التعليم الفني.

العلاقات مع الدول والجموعات الاقتصادية

رحب المجلس الاعلى بالتوقيع في يونيو الماضي على اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون ودول رابطة التجارة الحرة الاوروبية التي تضم سويسرا والنرويج وآيسلندا وليختنشتاين وباستكمال المفاوضات والتوقيع بالحرف الاولى على اتفاقية التجارة الحرة مع نيوزيلندا في اكتوبر الماضي لما ستعود به هاتان الاتفاقيتان من مردود ايجابي على العلاقات مع هذه الدول.

كما عبر المجلس عن ارتياحه لنتائج الحوار الاستراتيجي الاول بين دول المجلس ورابطة دول الآسيان الذي عقد في مملكة البحرين في يونيو الماضي وكذلك نتائج الحوار الاستراتيجي الثاني مع الجمهورية التركية والذي عقد في مدينة اسطنبول في يوليو الماضي.

واطلع المجلس الاعلى على تقرير بشأن تفعيل اتفاقية التعاون بين دول المجلس والاتحاد الاوربي وعبر عن رغبة دول المجلس في تعزيز مجالات التعاون بين الجانبين بما يخدم مصالحهما المشتركة.

- وفي مجال التعاون العسكري والدفاع المشترك:

تدارس المجلس الاعلى مسيرة التعاون العسكري في مجالاته المختلفة واطلع على ما تم تنفيذه من خطوات عملية في جميع مجالات التعاون العسكري واقدم الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوير قدرات قوات درع الجزيرة المشتركة والمشاريع العسكرية المشتركة وأكد المجلس الاعلى على اهمية تعزيز التعاون بين دوله في مكافحة تهريب الاسلحة الى دول المجلس.

كما استعرض المجلس القرارات والتوصيات المرفوعة من مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية الثامنة التي عقدت في مسقط في نوفمبر الماضي وقام باعتمادها.

وفي مجال التعاون والتنسيق الأمني:

تدارس المجلس الاعلى مسيرة التنسيق والتعاون الأمني في ضوء ما توصل اليه الاجتماع الثامن والعشرون لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية الذي عقد في مسقط في اكتوبر الماضي واعرب عن ارتياحه لما تحقق من انجازات في هذا الشأن الامر الذي سينعكس ايجابا على مجتمعات دول المجلس

وحمايتها مؤكدا على تكثيف تبادل المعلومات بين مختلف الاجهزة الامنية في الدول الاعضاء.

كما رحب المجلس الاعلى بتوقيع دولة قطر على الاتفاقية الامنية متطلعا لاكتمال التوقيع والمصادقة عليها وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة بالشأن الأمني من جانب بقية الدول الاعضاء.

الإرهاب

جدد المجلس الاعلى مواقفه الثابتة من ظاهرة الارهاب وخطورته على المجتمعات الانسانية واهمية مكافحتها ومكافحة تمويلها والفكر المتطرف المؤدي لها وتكثيف الجهود الجماعية والدولية في مواجهتها وتبادل المعلومات وعدم استخدام اراضي الدول والتحضير والتخطيط والتحرير على ارتكاب أنشطة ارهابية وشدد المجلس الاعلى على اهمية توصيات المؤتمر العالمي لمكافحة الارهاب الذي عقد في الرياض عام 2005م، وتبنيه مبادرة خادم الحرمين الشريفين إنشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب الذي من شأنه تعزيز الجهود الدولية في هذا الشأن.

واكد المجلس الاعلى على مواقفه الثابتة التي تبذلها الارهاب بشكل جماعي ودولي.

ودعا المجلس الى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب من خلال تكثيف تبادل المعلومات وعدم السماح باستغلال اراضي الدول في التحضير والتخطيط والتحرير على ارتكاب أنشطة ارهابية والتعاون في تسليم العناصر المتواجدة في الخارج المتورطة في أنشطة ارهابية.

القرصنة البحرية

وفيما يتصل بمكافحة القرصنة البحرية اعرب المجلس الاعلى عن قلقه من استمرار عمليات القرصنة البحرية في الممرات المائية الدولية في خليج عدن والبحر الأحمر وغيرها وشدد على تكثيف التنسيق الاقليمي والدولي للتصدي لهذه الاعمال الاجرامية والقضاء القبض على مرتكبيها ومحاكمتهم بموجب القانون الدولي والقوانين المحلية ذات الصلة باعتبارهم مرتكبي جرائم دولية.

واشاد المجلس الاعلى بجهود بحريات القوات المسلحة بدول المجلس المشاركة مع القوات الدولية في مكافحة القرصنة البحرية وحماية الممرات المائية والانضمام الى قوة الواجب البحرية العربية بقيادة المملكة العربية السعودية.

كما عبر المجلس الاعلى عن ارتياحه لما قامت به القوات المسلحة بمملكة البحرين من جهود مقدرة في المشاركة مع قوات الواجب الدولية (150 سي.تي.اف).

وفي مجال الشؤون القانونية:

اعتمد المجلس الاعلى ما رفعه اصحاب المعالي وزراء العدل من توصيات تهدف الى تعزيز مسيرة التعاون العدلي المشترك

وفي هذا الاطار وافق على العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني بدول المجلس المعدلة ومذكرتها الايضاحية كقانون استرشادي لمدة اربع سنوات.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة:

التعليم

اطلع المجلس الاعلى على تقرير المتابعة الخاص بالتعليم واعرب عن ارتياحه للخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرارات الصادرة عنه وعلى الجهود التطويرية التي تقوم بها الدول الاعضاء للنهوض بالتعليم في شقيه العام والعالي.

الثقافة

اعتمد المجلس الاعلى الاطار العام للبرامج والنشاطات التنفيذية لبنود الاستراتيجية الثقافية لدول المجلس.

وبارك المجلس الاعلى منح منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) ميدالية «ابن سينا الذهبية» لصاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس وزراء مملكة البحرين الموقر وذلك تقديرا للجهود التي يبذلها سموه في دعم الثقافة والتراث الإنساني ونشاطات اليونسكو وتطوير التعليم والاسهام في انشاء المركز العربي للتراث العالمي في مملكة البحرين.

التعاون العلمي والتقني

اطلع المجلس الاعلى على الجهود المتخذة حيال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في دول المجلس واكد على اهمية الاستمرار في تلك الجهود.

البيئة

تدارس المجلس الاعلى الوضع البيئي العالمي مؤكدا ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تولي اهتماما كبيرا لنجاح مؤتمر الاطراف الخامس عشر لاتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ والدورة الخامسة لمؤتمر الاطراف العامل بوصفه اجتماع الاطراف في بروتوكول كيوتو والذين يعقدان في كوبنهاجن في الدانمارك خلال الفترة من 7 - 18 ديسمبر 2009 م وذلك من مبدأ المسؤولية المشتركة وایماننا منه بأن التأثيرات المحتملة للتغير المناخي تتطلب تحركا وتضامنا دوليا في اطار التنمية المستدامة معربا عن مساندته لجهود المجتمع الدولي لتحقيق الاهداف المنشودة.

وفي هذا الاطار جدد المجلس الاعلى تقديره لسلطنة عمان لجهودها المبذولة لدعم العمل البيئي المشترك من خلال تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان (حفظه الله) بتخصيص جائزة لقطاع الانسان والبيئة في الامانة العامة وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية على صعيد العمل المشترك واعتمد الآلية التالية:

1- الدليل الاسترشادي لوضع الخطة الوطنية للاستجابة لمواجهة

الطوارئ الإشعاعية والنووية لدول مجلس التعاون.

2- الدليل الاسترشادي لوضع مستويات الإجراءات في النويدات المشعة الموجودة في الأغذية أو المياه أو الحاصل.

3- دليل التراخيص والتسجيل في مجال الإشعاع في دول مجلس التعاون.

4- دليل التفتيش الاسترشادي للتحقق من سلامة الممارسات الإشعاعية في مجال الوقاية في دول مجلس التعاون.

5- دليل برامج التدريب للعاملين في مجال الوقاية من الإشعاع.

ونماشيا مع الجهود العالمية المبذولة للمحافظة على البيئة هنا المجلس الاعلى دولة الامارات العربية المتحدة على انتخابها كمقر للمنظمة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا).

وثمن المجلس الاعلى تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ 300 مليون دولار وكل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر بمبلغ 150 مليون دولار لكل منها لإنشاء صندوق الابحاث الخاص بالطاقة والبيئة والتغير المناخي، الذي بادرت المملكة العربية السعودية الى الاعلان عنه في قمة اوبك الثالثة التي عقدت في الرياض يومي 17 - 18 نوفمبر 2007م.

العمل البلدي المشترك

اعتمد المجلس الاعلى الدليلين التاليين:

1- الدليل الاسترشادي لإنشاء المرصد الحضري والعد من المملكة العربية السعودية.

2- الدليل الاسترشادي لرسوم البلدية وطرق تحصيلها والعد من مملكة البحرين.

واطلع المجلس الاعلى على مذكرة المتابعة بشأن الخطوات التي تمت في اطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى الفضائيات والتحدي القيمي والاخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي ووجه المجلس الاعلى بتشكيل لجنة تنسيقية دائمة بهدف تخطيط وتنسيق التعاون المشترك في مجال الفضائيات والشباب وكلف اللجان الوزارية المختصة بمتابعة تنفيذ ما

تتوصل اليه من نتائج.

الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات

يجدد المجلس الاعلى على اهمية تفعيل الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات المختلفة والحرص على بناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات وهذا ما جسده مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظه الله) للحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات والمؤتمرات العديدة التي عقدت ضمن هذه المبادرة غير اننا فوجئنا بنتائج الاستفتاء على حظر الماذن في الاتحاد السويسري وسعي بعض الدول الى تأييد هذا التوجه مما يعبر عن نهج غير مقبول ويعد تمييزا ضد الاسلام والمسلمين، كما يقوض جهود تعزيز الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة.

وفي هذا الاطار يدعو المجلس الاعلى الاتحاد السويسري والمجتمع الدولي الى تكثيف الجهود لضمان احترام الحقوق الدينية والحفاظ على اماكن العبادة.

الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى

اطلع المجلس الاعلى على مرنثات الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى بشأن الموضوعات التي تمت دراستها وهي:

1. تقييم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2. دراسة الازمة المالية العالمية وتأثيراتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتدابير التي يمكن اتخاذها.

3. دراسة الامن الغذائي والمائي لمجلس التعاون.

وقرر اعتمادها واحالتها الى

اللجان الوزارية المختصة لتفعيل وتعزيز العمل المشترك بين دول المجلس في ضوء ذلك. وقد نوه المجلس الاعلى بدور الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى المتنامي والجهود المخلصة لأعضائها في اثناء مسيرة مجلس التعاون بما تقدمه من مرنيات ايجابية لكل الموضوعات التي تكلف بها وفي هذا السياق قرر المجلس الاعلى تكليف الهيئة الاستشارية لدراسة عدد من الموضوعات في دورتها الثالثة عشرة وهي:

1. تطوير انتاج المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية مثل النخيل ورفع مساهمة الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي في الناتج المحلي.

2. الاحتباس الحراري والتغير المناخي.

3. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والحد من الإعاقة. وعرض نتائج هذه الدراسات على المجلس الاعلى في دورته الحادية والثلاثين.

الجالس التشريعية: الشورى والنواب والوطني والأمة

عبر المجلس الاعلى عن ارتياحه لما توصل اليه الاجتماع الدوري الثالث لاصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية الشورى والنواب والوطني والأمة في دول المجلس المنعقد في دولة الكويت مطلع شهر ديسمبر الجاري والجهود التي تبذلها هذه المجالس والمرئيات التي تم رفعها والهادفة الى تعزيز العمل المشترك.

التعامل مع الجمهورية اليمنية

اطلع المجلس الاعلى على تقرير الامين العام بشأن مسارات التعاون بين دول المجلس والجمهورية اليمنية وعبر عن ارتياحه للتقدم الذي تم احرازه خلال عام 2009 فيما يخص تمويل دول المجلس

للمشاريع التنموية في اليمن وحث الدول والجهات المانحة على سرعة استكمال تنفيذ تعهداتها التي قدمتها في مؤتمر المانحين في لندن واعتمد انضمام اليمن الى لجنة رؤساء وكلاء البريد.

ثانياً في الجانب السياسي:

الجزر الإماراتية المحتلة والعلاقات مع إيران فيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الاسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابي موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة جدد المجلس الاعلى التأكيد على مواقفه الثابتة والمعروفة والتي اكدت عليها كافة البيانات السابقة من خلال التالي:

- دعم حق السيادة لدولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابي موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة.

- التعبير عن الاسف لعدم احراز الاتصالات مع جمهورية إيران الاسلامية اي نتائج ايجابية من شأنها التوصل الى حل قضية الجزر الثلاث مما يسهم في تعزيز امن واستقرار المنطقة.

- النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى اعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

- داعياً جمهورية إيران الاسلامية للاستجابة لساعي دولة الامارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة او اللجوء الى محكمة العدل الدولية ومطالبة إيران بالالتزام بالمرتكبات الاساسية لإقامة علاقات حسن جوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وجدد المجلس الاعلى التأكيد

على مواقفه الثابتة من أهمية الالتزام بالشرعية الدولية واكد على موقفه الرامي الى جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل والاسلحة النووية.

ورحب المجلس الاعلى بالجهود الدولية القائمة لحل ازمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية

والدبلوماسية وعبر عن امله في ان تسعى كافة الاطراف المعنية الى التوصل الى تسوية سياسية تبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقيق امن واستقرار المنطقة وتكفل حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية في اطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة ووفق معايير واجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت اشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها إسرائيل.

المصالحة العربية

أشاد المجلس الاعلى بالمبادرة الكريمة والحكيمة التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية (حفظه الله) في القمة الاقتصادية العربية التنموية الاجتماعية التي عقدت في دولة الكويت في يناير 2009 من اجل المصالحة العربية والتي عبرت عن مدى حرصه على لم الشمل وتحقيق التضامن العربي.

القضية الفلسطينية ومسألة السلام في الشرق الأوسط

تدارس المجلس الاعلى تطورات الاوضاع في الاراضي الفلسطينية ومستجدات مسيرة السلام وما ترتكبه الآلة العسكرية الإسرائيلية من جرائم ضد الانسانية وما تفرضه من حصار جائر وعقاب جماعي على قطاع غزة ويدعو المجلس الاعلى الاطراف الدولية الفاعلة الى الانهاء الفوري لهذا الوضع وتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي (1860) الذي دعا الى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر.

ورحب المجلس الاعلى في هذا الاطار بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الانسان

لتقرير جولدستون حول انتهاكات إسرائيل الخطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني ومبادئ حقوق الانسان من خلال جرائم الحرب ضد الفلسطينيين في قطاع غزة مطالبا بمحاسبة مرتكبيها وتعويض الضحايا وملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم واحالتهم الى المحاكم الدولية داعياً في الوقت نفسه مجلس الامن الى تحمل مسؤولية كامله بوصفه الجهة المعنية بصون الامن والسلم الدوليين.

وفي هذا الصدد عبر المجلس الاعلى عن تأييده لقرار مجلس الجامعة العربية الخاص بعقد جلسة خاصة لمجلس الامن الدولي لإعلان قيام الدولة الفلسطينية على اراضيها المحتلة في عام 1967 وندد المجلس الاعلى بالسياسات الاسرائيلية احادية الجانب ومحاولة فرض الامر الواقع بتغيير الاوضاع الجغرافية والسكانية للاراضي الفلسطينية المحتلة واعمال التهويد القائمة في القدس الشرقية وتكثيف سياسة الاستيطان وتوسيع المستوطنات القائمة.

وطالب المجلس الاعلى المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته نحو الإيقاف الفوري للنشاطات الاستيطانية وازالة جدار الفصل العنصري وعدم السماح لإسرائيل بالمساس بوضع القدس الشريف والحفاظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

كما اكد المجلس على ان تحقيق السلام الشامل والعاقل والدايم يقوم على انسحاب إسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها في عام 1967 في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية المحتلة ومزارع شبعنا اللبنانية وقرية الفجر وفقاً لقراري مجلس الامن الدولي 425 و426.

واعتبر المجلس الاعلى بيان الاتحاد الاوروبي الراضل لتغيير حدود السادس من يونيو 1967 خطوة اولى على تولى المجتمع الدولي مسؤوليته والتأكيد على الحق الفلسطيني في القدس كعاصمة له في اطار انشاء دولته المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة وفق مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ومبدأ الارض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. واكد المجلس الاعلى على ضرورة

احترام كافة مؤسسات الشرعية الفلسطينية بما فيها المجلس التشريعي المنتخب ودعا المجلس الاعلى كافة الفصائل الفلسطينية الى اهمية لم الشمل وتوحيد الكلمة والتوصل الى حكومة وحدة وطنية فلسطينية تعزز الوحدة الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المسلوبة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الشأن العراقي:

أعرب المجلس الاعلى عن ادانته عمليات التججير التي تعرضت لها المدن العراقية مؤخرا آملا ان يتحقق للعراق وشعبه الشقيق الأمن والاستقرار واكد مجددا على مواقفه الثابتة بشأن احترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والإسلامية.

كما اكد على ان تحقيق الامن والاستقرار يتطلب الاسراع في تحقيق المصالحة الوطنية العراقية لإنجاح العملية السياسية الشاملة والتي يجب ان تستوعب جميع أبناء الشعب العراقي بدون استثناء او تمييز.

وشدد المجلس الاعلى على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة وحث الامم المتحدة والهيئات الاخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها لإنهاء موضوعي التطرف على مصير من تبقى من الاسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت وغيرهم من مواطني الدول الاخرى واعادة الممتلكات والارشيف الوطني لدولة الكويت.

وفي الشأن اللبناني:

جدد المجلس الاعلى دعمه الكامل لاستكمال بنود اتفاق الدوحة بين القوى اللبنانية الذي تم التوصل اليه برعاية كريمة من لدن حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر وما أثير عنه الاتفاق من انتخابات نيابية ناجحة، كما رحب المجلس الاعلى بتشكيل الحكومة اللبنانية برئاسة رئيس الوزراء سعد الحريري معربا عن امله في ان يسهم ذلك في دعم وتعزيز الوحدة

الوطنية وتحقيق الامن والاستقرار والرخاء في لبنان الشقيق عنوها بالجهود التي بذلتها الاطراف اللبنانية للوصول الى الاتفاق على تشكيل الحكومة ومجددا وقومه الى جانب لبنان وشعبه في كل ما من شأنه ان يسهم في تعزيز امنه واستقراره.

وفي الشأن السوداني:

اشاد المجلس بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور وكذلك الجهود الاخرى التي تبذلها للوصول الى حل سلمي متفاوض عليه، كما عبر المجلس عن تضامنه مع جمهورية السودان وعدم القبول بالاجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في اطار النزاع في دارفور.

وفي هذا الاطار ثمن المجلس الاعلى الجهود الخيرة التي تبذلها دولة قطر في اطار اللجنة الوزارية العربية الافريقية وبالتنسيق مع الوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والامم المتحدة لترتيب ورعاية محادثات السلام في الدوحة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة.

وبتطلع المجلس الى نجاح هذه المفاوضات وان يتحقق التوافق السوداني المنشود مرحبا بما تضمنته اعلان الدوحة خلال شهر نوفمبر الماضي من مبادئ اكدت على ان دارفور جزء من السودان الواحد الموحد وان قضية دارفور قضية سياسية لا يمكن حلها الا بالحوار الجاد بين ابناء الوطن الواحد معربا عن دعمه لجهود دولة قطر الرامية الى الوصول لسلام عادل ومستدام في دارفور.

وفي الشأن الصومالي:

أعرب المجلس الاعلى عن اسفه لاستمرار تدهور الأوضاع في الصومال وادان العملية الإرهابية التي استهدفت طلابا ومسؤولين ومدنيين بأحد فنادق العاصمة مقديشو مطلع شهر ديسمبر الجاري وجدد دعوته لكافة الاطراف الصومالية لوقف العنف والتخلي عن كافة العمليات التي تضع العراقيل في طريق جهود المصالحة الوطنية مؤكدا دعمه للاتفاق الذي تم

التوصل اليه في جيبوتي بتاريخ 9 يونيو 2008م، وللحكومة الشرعية بقيادة شيخ شريف احمد. وحث كافة الاطراف الصومالية على الالتزام بالاتفاقات والتعهدات التي تم توقيعها في مدينة جدة بالملكة العربية السعودية برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والهادفة الى وضع حد للمعاناة الانسانية وتوفير الامن والاستقرار والرخاء لأبناء الشعب الصومالي الشقيق.

وفي الختام عبر المجلس الاعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه، رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى ولحكومته الرشيدة وشعب الكويت العزيز للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الاخوة الصادقة التي قوبل بها اخوانه اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون.

كما نوه القادة بما اولاد حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت لهذا الاجتماع من اهتمام بالغ ورعاية كريمة وادارة حكيمة كان لها اكبر الاثر في التوصل الى نتائج وقرارات هامة معبرين عن ثقتهم بأن دولة الكويت ومن خلال ترؤسها هذه الدورة ستدفع بمسيرة المجلس المباركة لتحقيق المزيد من الانجازات والمضي بها الى مجالات اوسع واشمل في ظل التصورات الحية والاقليمية والدولية المتسارعة وبما يحقق الحفاظ على الامن والاستقرار والرخاء لشعوب دول مجلس التعاون والمنطقة

ووافق المجلس الاعلى على اعتماد مرشح مملكة البحرين أمينا عاما لمجلس التعاون الخليجي اعتبارا عن 2011 م.

ورحب المجلس الاعلى بالدعوة الكريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة (حفظه الله) لعقد الدورة الحادية والثلاثين ان شاء الله في دولة الامارات العربية المتحدة عام 2010 م.

صدر في مدينة الكويت بدولة الكويت 28 ذو الحجة 1430 هـ.

ابووافق 15 ديسمبر 2009 م
إعلان الكويت
وفي بداية الجلسة تلا الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن حمد العطية اعلان الكويت الصادر عن الدورة الثلاثين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفيما يلي نص الإعلان:

إعلان الكويت

ان دولة الكويت وادراكا منها لأهمية ما يجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشعوبها من علاقات أخوية وصلات تاريخية وروابط مشتركة وانطلاقا من مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون الهادف الى تعزيز أوجه التعاون بين دوله الأعضاء في كافة المجالات المختلفة وصولا الى الغاية المشتركة نحو التكامل والوحدة.

وتأكيدا لدور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أهمية التعاون والتنسيق في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة في ضوء ما يشهده العالم من متغيرات متسارعة في مختلف الميادين.

وحرصا على ضرورة استكمال الخطوات والجهود المشتركة التي قطعتها مسيرة العمل الخليجي المشترك فإن دولة الكويت تؤكد على ما يلي:

1 - الاهتمام في دعم قطاع التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والحفاظة عليه وتوحيد الجهود نحو تعزيز مسيرة التعليم في دولنا من خلال تطوير ورفع مستوى وكفاءة المؤسسات التعليمية القادرة على مواكبة تحديات العصر من خلال الموافقة على انشاء هيئة اقليمية للاعتماد الاكاديمي والجودة تهدف الى وضع المعايير المناسبة للاعتماد الاكاديمي في دول المجلس كما تقوم بالدور المناط بها في تقييم الجامعات والبرامج الجامعية القائمة ومساعدتها على الحصول على الاعتماد الاكاديمي والاعتراف الدولي.

وفي اطار رفع مستوى العنصر البشري في المؤسسة الأكاديمية وتعريفه بدور وانجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن دولة الكويت تؤكد على أهمية

ادراج برامج أكاديمية عالية المستوى في جامعات دول المجلس تخصص لدراسة التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتشجيع الراغبين في متابعة الدراسات العليا عن تجربة مجلس التعاون بجميع أوجهها ولأبحاث أعضاء الهيئة التدريسية للعمل على تشجيعهم وحثهم على دراسة التجربة التكاملية الخليجية.

2- تكثيف الجهود الرامية نحو تعزيز الأمن الغذائي والتي باعتبارها من بين أهم المشكلات الجوهرية التي تواجه دولنا بكافة ابعادها حيث قلة المساحات الزراعية وانخفاض انتاجيتها وقلة المياه والمساحات الشاسعة من الصحاري وفي هذا الصدد فإن دولة الكويت تعرب عن أهمية انشاء مركز دراسات الأمن الغذائي بهدف تقييم هذه المشكلة في دول المجلس ووضع السياسات المناسبة لمواجهةها سواء في زيادة الانتاج الزراعي أو الاستثمار في الدول الأخرى بهدف سد احتياجات دول المجلس من المواد الغذائية بأسعار مناسبة.

3- مباركة الجهود التي قام بها أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون فيما يتعلق بدراسة مشروع انشاء مركز خليجي اقليمي لمراقبة انتشار الاوبئة على غرار مركز مكافحة الامراض (سي دي سي) في الولايات المتحدة مع التأكيد على اهمية اقامة هذا المركز لخدمة مصالح دول المجلس في مجال مكافحة الاوبئة والحد من انتشارها وذلك بالتنسيق مع المنظمات العالمية المختصة.

كلمة امير الكويت الختامية

وألقي امير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح كلمة في الجلسة الختامية كما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أخي العزيز خادم الحرمين الشريفين إخواني الأعزاء أصحاب الجلالة والسمو معالي الأمين العام لمجلس التعاون

اصحاب المعالي والسعادة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كم سعدنا خلال اليومين الماضيين ان أحتتم لنا وللشعب الكويتي الفرصة السعيدة لاستقبالكم والترحيب بكم وعقد اجتماعات الدورة الثلاثين للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي العربية في بلادكم الثاني الكويت حيث كنتم دائما وأبدا في قلوبنا.

وإذ نختتم أعمال دورتنا الثلاثين للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإننا نحمد الله تعالى على ما توصلنا اليه من قرارات ونتائج مرجوة ما كانت لتتحقق لولا حكمتكم ورحابة صدوركم واطهار روح التعاون والتفهم المعهود. نخدم ان شاء الله تصلعات شعوبنا وترقى الى آماله لرسم غد ومستقبل أفضل.

والشكر الجزيل لكل من ساهم في الإعداد لهذا اللقاء المبارك وأخص بالشكر العاملين بالامانة العامة للمجلس وعلى رأسهم معالي الامين العام.

صاحبكم السلامة ورافقتكم عناية الله متحليين بكل تقاضى الى لقائنا القادم في ربوع دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة بضيافة اخينا العزيز صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

والى اللقاء دائما وبدا على الخير والمحبة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وألقى رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان كلمة أعرب فيها عن سعادته باختتام القمة ودعا اشقائه زعماء الخليج الى عقد القمة الـ31 في الإمارات.

وأقرت القمة الخليجية تعيين أول أمين عام بحريني لمجلس التعاون في مطلع عام 2010. والأمين العام البحريني المرشح هو محمد المطوع.

وجدد القادة الثقة في قوة اقتصادات الخليج على تجاوز تبعات الأزمة المالية.

ودعت القمة إلى إنشاء اتحاد نقدي ووضع جدول زمني جديد للعملة الموحدة.